التصور الفلسفي للتعدد اللغوي في ظل التحديات المعاصرة

د. بشير خليفي، جامعة معسكر

لا يمكن فصل اللغة عن الوجود، فالكائنات والأشياء تستحيل في نهاية المطاف إلى مسميات تحدد وجودها وغاياتها كما أن إدراك الوجود الإنساني في ماهيته وعمقه لن يتم دون إطار لغة تحدد أسباب التواصل وأساليبه.

لذلك حازت اللغة ضمن إطار ما أصبح يعرف بفلسفة اللغة، على أهمية بالغة في الفلسفة المعاصرة التي أعطت مدارسها لمفردة الوعي بعدا معرفيا اعتبرته نشطا لغويا بالأساس، يتضح ذلك من خلال إسهامات الفلسفة التحليلية والتفكيكية إضافة إلى البراغماتية الجديدة...وغيرها من مدارس فلسفة اللغة.

ومن ثمة، فلا مجال لفهم الواقع بكل تمظهراته وتجلياته بعيدا عن فكر يتماهى مع مفردات تعطي لكل جزئية حضورها ومبررات وجودها، ليستحيل الوجود إلى مساقين أساسين: وجود للإنسان ضمن منظومة اجتماعية وثقافية من جهة، ومحايثته للشخوص المفرداتية والكائنات المفاهيمية من جانب آخر.(خليفي بشير، **2010**: **13**).

اللغة أساس التكوين المعرفي

الواقع أنه لا يمكن الحديث عن تكوين معرفي رصين بعيدا عن تعددية لغوية يحوزها الأستاذ والطالب على حد سواء، ما يمكن اعتباره وسائط اتصال بالمعرفة والعالم الخارجي، الأمر الذي يتيح للمتعلم الإطلاع

على المعارف من مصادرها الأساسية بالشكل الذي يوسع أفقه ومداركه. بيد أن تصورا بهذا الشكل لا يمكن أن يدرأ وجود بعض الأخطار التي قد تهدد الهوية في إطار تحديات العولمة من خلال تعدد المرجعيات. لذلك يأخذ التكوين على عاتقه تطوير اللغة، إذ يعد سببا ونتاجا لها في الوقت نفسه، فلا مجال للحديث عن تكوين معرفي بعيدا عن لغة تف بمتطلباته عن طريق تقديم المادة المعرفية في إطار بيداغوجية تجدد أطرها كلما دعت الضرورة لذلك (Domenach Jean Marie, 1989: P166) .

والواقع أن اللغة مدخل للوعي، كما أن الوعي نشاط لغوي بالأساس والمنطلقات الأساسية للتعامل مع الوجود لا تنفصل عن اللغة باعتبارها أساس هذه العلاقة. لذلك تحتل اللغة مكانة كبيرة في التكوين المعرفي بوصفها مفهوما يشمل تقديم المعارف وتحسين السلوك، خصوصا وأن منطلق التكوين الأول رهين بقدرة هذه اللغة عبر مستوياتها العديدة في إيصال الأهداف التكوينية المعلنة من وراء التعليم كمسار يهدف أساسا إلى تهيئة الإنسان المواطن القادر على القيام بواجباته والمطالبة بحقوقه.

ثم إن هدف التكوين الأساس مرتبط بتحقيق الأهداف المعرفية المعلنة أساسا، زيادة على السعي لتحقيق أهداف سلوكية ذات أبعاد قريبة وبعيدة تقوم عليها فلسفة التربية الاجتماعية تسعى للإجابة عن سؤال طبيعة الفرد الذي يريده المجتمع من خلال المعطى التداولي في بعده المحلي والإنساني، هنا تقوم اللغة بدورها المفصلي

كأداة للتواصل ونقل المعارف.كما يأخذ الطابع الحجاجي الوارد في البعد التواصلي للغة ميزته في التكوين المعرفي الذي يبنى أساسا في التصديق أو الدحض بالمعنى الذي تشير إليه المعلومة أثناء البحث في أسباب وأشكال حراكها المرتبط باللغة في شكلها الصامت كتفكير مستتر أو كتفكير مسموع أثناء عملية التكوين المعرفي، إذ مادام الإنسان يتكلم فهو إعلان صريح بأنه لا يعلم كل شيء ليبدو في مسيس الحاجة إلى الرغبة في الاكتساب، اكتساب المعلومة من غيره. (عبد السلام عشير، **2010**: **119**).

المسألة اللغوية بين الهوية والتعدد

غالبا ما يكفي تعبير الشخص وصياغته لمفردات وجمل للتعرف على أصوله، إذ التعبير و نطق الحروف يحيل إلى محطات متعددة ومتشابكة تتداخل فيها معارف إنسانية واجتماعية متعددة تحيل بالأساس إلى الإطلاع على المنطلقات والانتماءات؛ في هذا الصدد تتشابك فلسفة اللغة بالسميائيات واللسانيات وكذا علم النفس والاجتماع اللغوي إضافة إلى الأسلوبية وعلم اللهجات في تحديد المنطلقات الأساسية لخطاب الهوية، مع العلم أننا لا نحوز الرغبة في معالجة خطاب الهوية من خلال مراميه الفكرية كمبحث أنطولوجي يسائل فيه الإنسان الغايات القصوى من الوجود، غرضنا أن نحدد منطلقات الهوية المعروفة في بعدها اللغوي أساسا من دون إغفال الجوانب المهمة الأخرى أي تلك الركائز والأسس التي تعرف بالإنسان والتي غالبا ما تدون في بطاقة تعريفه أو جواز سفره.

والواقع أننا لا يمكن أن ندرك الهوية اللغوية بعيدا عن تعدد بالشكل الذي يجمع هوية أصلية وأخرى مكتسبة (المناصرة عز

الدين، **2004**: **49**). إذ أن الشعور بالنفس عادة ما يكون رهينا بحضور الآخر، ليستحيل خطاب الهوية اللغوية إلى خطاب فكري طالما أن الإنسان في تعاملاته ينوس بين قطبي الإقناع و الاقتناع، الأمر الذي يفتح المجال لخطاب فكري يتزي بلبوس لغوي يعطيه مسوغات الوجود ودلائل الحضور. ليكون الخطاب اللغوي خطابا «في» و«عن» الهوية؛ في الهوية لأنه يشكل الملمح الأساس لذلك، خصوصا وأن التجربة الحياتية قائمة على رغبة ملحاحة للتعامل مع الآخر وإقناعه في إطار الرغبة في العيش المشترك وبشكل أعمق فإن حضور اللغة يعني حضور الكينونة في شتى صورها. كما أن عبارة أحد الحكماء الشهيرة التي وجهها لجليسه الصامت بقوله «تكلم حتى أراك» تدل بشكل كبير على أنه لا مجال للحديث عن التواصل ومعرفة الأخر بعيدا عن لغة تحوز المضامين الأولية التي تعرف بالمتكلم. (Kaes René; 2005:. 62)

والواقع أن التعدد اللغوي واقع تؤشر له اللغات المتعددة التي يتحدث بها البشر، في هذا السياق يتحدث العارفون بالبعد الاجتماعي للغة عن الجماعة اللغوية التي يتحدث أفرادها لغة واحدة تيسر لهم إطار التعامل والتواصل الأمر الذي يجعل من اللغة ظاهرة اجتماعية تعبر عن الروابط الموجودة بين الأفراد وكذا انتاجاتهم المعرفية التي عادة ما تحيل إلى الثقافة. (Giglioli Paolo,1990: 07)

كما أن التواصل الإنساني في بعده العمودي كحلقة مضافة إلى التكوين المعرفي السابق أو في بعده الأفقي الذي يشير إلى المنتجات المعرفية المعاصرة يبرز ويبرر التعدد اللغوي كحالة طبيعية تؤشر

بدورها إلى التنوع الثقافي. لذلك يشترط التكوين المعرفي أولا إجادة للغة التخاطب الاجتماعي بالمعنى الذي يحيل إليه المجتمع من خلال الحاصل أو التعاقد بغرض تطوير اللغة الوطنية والرسمية كملمح أساس للهوية، كما يبرز التكوين المعرفي عند الباحث في ضوء اهتمامه باللغات والسعي لإجادتها، أي تلك اللغات التي تفرضها الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق دافع التطلع على المعرفة الإنسانية، فالباحث الذي سيتمكن من تحقيق الإطلالة المتفردة على ثقافة أمة ما حينما يعود إلى قراءة المصادر في أصولها الأمر الذي يمكنه من تطوير أدوات تفكيره طالما أن اللغة الجديدة تحيل إلى فضاء وسياق جديد من التفكير .إن التخندق المستمر وراء متاريس الانتماءات وكذا التعبير بخطابات مثخنة بالمعطيات الإيديولوجية أمور تساهم تضييق فضاءات التواصل المبني أولا على الاعتراف بالحق في التعدد والاختلاف. ولن تكون لفاعلية التعدد اللغوية أية فاعلية إن هو ألغى حق المجتمع في تشكيل ملامحه المعرفة به والمبرزة لهويته اللغوية، لذلك أوجد المهتمون بشأن التدبير اللغوي Language Planning جملة الوسائل والمرتكزات النظرية لإحداث الترشيد اللغوي بغرض المحافظة على الشخصية اللغوية. عن طريق تطوير اللغة وزيادة فرص تعلمها، (أ. روبرت. ل.كوبر، **2006**، **14**). بمقابل عوامل التجزيء والتفكك الهوياتي في إطار ثلاثية جامعة بين لغة كونية وأخرى وطنية أو رسمية إضافة إلى اللغة الأم.

متطلبات التكوين وسؤال التعدد اللغوي

يرتبط التكوين برؤية خاصة تحدد وسائله ومجالاته وغاياته، إذ يجمع التكوين بين جانب نظري يعبر عنه بالمعارف والمناهج و آخر تطبيقي يؤهل المكون للتدريب المسبق على الحياة المهنية. هذا ما يمكن ملاحظته من خلال تكوين أستاذ الفلسفة مثلا الذي يتم إعداده ليصبح مدرسا، وهو الأمر الذي ينسحب على إعداد المتخرجين من المؤسسات التعليمية وتكوينهم بالشكل الذي يسمح لهم بتحمل مسؤولياتهم وتمثل قيم المواطنة.

ولأجل أن يكون التكوين اللغوي متطورا لابد وأن يكون مناسبا للحاجات المعرفية للفرد وهو الأمر الذي يقتضيه التفاعل المستمر بين الرؤية الحضارية للتكوين في شقه اللغوي خصوصا وبين الرغبات الملحة للأفراد، ولن يكون ذلك بعيدا عن وسائط معرفية تقوم فيها اللغة بدور مفصلي على اعتبار أن التكوين المعرفي في منطلقاته الأساسية هو تكوين باللغة وعنها. لذلك يشترط على المشرف على التكوين أن يكون حائزا على لغات متعددة تساهم أولا في تقوية أدائه المعرفي الأمر الذي ييسر له البحث عن المعلومة وكذا الإطلاع على التصورات المختلفة تماشيا مع تنوع الثقافات من دون انتظار ما تدره الترجمة.

ويدخل المتعلم في السياق نفسه في ضرورة البحث باستعمال لغات مساعدة تساهم في توسيع المعرفة و تعميق الوعي، لذلك كثيرا

ما يتجه بعض طلبة البحث في الفلسفة إلى الفكر العربي إما نتيجة وعي بأهمية إشكالاته أو هروبا من عجز لغوي تتضح هوته أثناء التعامل مع النصوص الفلسفية في نصوصها الأصلية خارج العربية.

إن فرادة التنوع اللغوي وأهميته بالنسبة للفرد تكمن في معرفته للمعلومات من مصادرها ومظانها الأساسية الأمر الذي يسهل عليه انجاز عمل فكري طالما يحوز على الأساس الأول ممثلا في الوسائط اللغوية. كما أن ثمة معطيات معرفية لا يمكن الحصول عليها بسبب خاصية إنتاجها المعرفي ضمن سياق تداولي مختلف، الأمر الذي يتطلب إدراكا لهذه الضرورة خصوصا وأن العولمة في توجهها الثقافي تسعى لإبادة مختلف الثقافات المتقوقعة التي لا تنخرط في عملية التثاقف كمسار معرفي لا يعترف إلا بالقدرة على البقاء عن طريق القدرة الفعلية على المجاراة و التحيين.

والواقع أن المعرفة باللغات سيمكن من تجاوز سلبيات الترجمة التي قد تحيل أحيانا إلى كتابة ثانية للنص قد تخلل المعنى الذي اتجه إليه صاحب النص ليستحيل الأمر إلى اعتماد كلي على ما تدره الترجمة التي لا تخلو من عيوب، خصوصا وأن النص كخطاب أو نسيج معرفي يحيل إلى المحطات المعرفية التي مر بها والتي يمكن أن تدرك أكثر من خلال الأجواء المعرفية التي توفرها لغته الأصلية، كما أن لكل لغة مفاهيمها ومصطلحاتها الأمر الذي يفقدها خصوصيتها بمجرد الانتقال إلى معطى تداولي آخر يختلف في السياق والاهتمامات.

ولأجل أن يكون التكوين متطورا لا بد وأن يتماشى مع المتطلبات المعرفية و الوجودية للأفراد، وهو الأمر الذي لن يستقيم

بعيدا عن المعرفة المعمقة باللغة أو اللغات المستعملة ضمن المعطى التداولي كشكل من أشكال السند الهوياتي الذي يعطي للفرد خصوصيته ثم الانفتاح على اللغات والمعارف التي يشترطها البحث العلمي و كذا قضايا الراهن، حيث تتضح أهمية ذلك أثناء السياحة و الهجرة وكذا لضرورة سوق العمل إضافة لأهداف معرفية صرفة.

ويبدأ التعدد اللغوي عند الفرد من خلال أقنية التنشئة الاجتماعية بداية من الأسرة التي يبدأ فيها الطفل بتشكيل وملء وعائه اللغوي عن طريق التعبير عن رغباته ليتم الانتقال في أوجهه المتعددة من اللغة الحسية إلى أخرى أكثر تجريدا ثم من لغة واحدة إلى لغات أخرى تتماشى مع المعطى الاجتماعي وكذا رغبة الأولياء. وكذا عن طريق المدرسة والتداول الاجتماعي للغة التي تتمظهر بشكل هرمي تتقلص فيه الأخطاء، وصولا إلى التنوع اللغوي المأمول الذي يفرضه ضرورة العيش المشترك وكذا الرغبة في حيازة مضامين التنوع الثقافي.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التخطيط اللغوي في تشكيل النظام اللغوي داخل مجتمع ما بالشكل الذي لا يمس حرية الأفراد في تعلم اللغات والتكلم بها وبما يضمن تعميق الطرح الهوياتي بما يحافظ على اللغة أو اللغات المستعملة داخل المعطى التداولي.

إن الغرض من التدبير اللغوي يكمن بالأساس في تشجيع المعرفة باللغات ضمن إطار التكوين المعرفي أو الحياتي إذ لا مجال

للحديث عن تدبير لغوي في إطار لغة واحدة. ومع تطور نظام المعلوماتية المتجه نحو الرقمنة والضبط العلمي الدقيق للمعطيات المعرفية تتضح أهمية اللغات خصوصا تلك المستعملة و المنتجة للمعرفة الإنسانية، إذ يستحيل مثلا دون المعرفة باللغة المستعملة في هذا الإطار الولوج إلى معطيات البحث العلمي خصوصا في مجالي الطب والإعلام الآلي.

التنوع اللغوي وسؤال العولمة

تهدف العولمة كمنظومة ذات أوجه متعددة إلى إبادة الأحادية في مختلف طروحاتها بما في ذلك الأحادية اللغوية، وهو موقف نقدي يتم توضيحه بداية من منطلق اعتبار العولمة في منحى معين هيمنة لغوية يتم فيها فرض لغة القوي اقتصاديا وفق معايير التسويق التجاري. بيد أن الأمر قد ينتج فائدة حينما تعمد العولمة على تهديد الهويات المنغلقة لكي يعمد أفرادها على تفعيل عوامل المقاومة، وهو ما يمكن توضيحه في ضوء حالة اللغة العربية التي قد تهدد في وجودها إن لم يعمد منتسبوها إلى تطويرها بغية نشرها و لكن يكون ذلك بعيدا عن الإبداع في أوسع معانيه.

والواقع أن سعي العولمة لفرض هيمنة لغوية في إطار عمليات التسويق والإشهار عائد بالأساس إلى الدعاية الإعلامية المتأتية من المصلحة كمنطلق ومقصد،(Compland Nikolas, 2007: 184) بيد أنها في زاوية ثانية قد تحيل إلى تنوع و هو ما يفرضه الحاصل اللغوي

كواقع يعيق فكرة اللغة الواحدة المهيمنة نتيجة طروحات الاختلاف التي تثيرها بعض الفلسفات إضافة إلى عدم إمكانية تحقق ذلك حتى في وطن واحد وهو ما يتناقض مع مبدأ الحرية اللغوية الذي أشارت إليه مبادئ حقوق الإنسان المناهضة لحالة التمييز اللغوي بين البشر. كما يمكن للعولمة أن تساهم في تطوير اللغات كعامل محرك درءا للانقراض بالمعنى الذي يحيل إلى الاستعمال وهي الرؤية التي أكدها الفيلسوف النمساوي لودفيج فتغنشتاين الذي ربط بين بقاء اللغة واستمراريتها عن طريق الاستعمال إي توظيفها من طرف المتكلمين للتعبير عن مختلف مناحي الحياة. (Wittgenstein Ludwig, 1961: 120).

إن المسألة هنا تتوقف عند حدود المستعملين ومستاهم وكذا في رغبتهم المطبقة في المحافظة على لغة الاستعمال وبالتالي التوجه نحو تعدد لغوي، إذ أن الواقع يثبت انقراض عدد كبير من اللغات و اللهجات بسبب تفريط المنتسبين و تضاؤل الاستعمال خصوصا في شقه المبدع لصالح استعمال اللغات المهيمنة التي اتجهت نحو التحيين والتجديد وذلك ما تظهره الطرائق الميسرة في تبليغ هذه اللغات وتعليمها وهو الأمر الذي أبرزته منظمات وجمعيات عديدة تسير بإمكانات هائلة غرضها توفير الأسباب لنشر اللغة وتشيع تعليمها وتعلمها في إطار عالمي.

ولن يكون ذلك بعيدا عن إطار تعليمي يأخذ على عاتقه تعليم اللغات في إطار تدبير لغوي يأخذ على عاتقه البحث في أساليب

تطوير اللغات واللهجات المحلية كعامل مساهم في تعميق الانتماء إلى بعدين الأول محلي ووطني والثاني يتجه نحو العالمية.

إن اللغة تشكل رمز سيادة وحالة مثبتة لخصوصية الفرد ومحددة لانتمائه، كما أنها تحوز على محدد أساس مبرز للهوية التي لا يمكن الشعور بها إلا في إطار من التنوع، بيد أن الانغلاق على لغة واحة بعينها تشكل حالة تمترس هوياتي معبر عن الانغلاق المهدد للهوية، إذ لا مجال لشعور سليم بالهوية محل الاقتناع إلا في إطار من التعدد المنسجم المبني أولا على تثمين قدرات الذات. (علي حسين، **2002**، **134**)

علاقة التعدد اللغوي بالهوية تتفرع إلى جزأين أساسيين إما أن تكون مهددة للهوية ومفتتة لها أو معمقة لحالة الإحساس بالانتماء، الأمر يتوقف على شكل التدبير اللغوي السائد وعلى نمط الهوية المتشر والذي يقتضي اعترافا بالتنوع وفي الوقت نفسه محاربة للتمييز اللغوي بين البشر.

لذلك لا يعقل أن يتم التكوين المعرفي بدون تعددية لغوية تأخذ على عاتقها إحداث ربط المعلم والمتعلم على حد سواء بفضاءات التنوع والتعدد وكذا بالمنجزات المعرفية المكتوبة باللغات الأخرى، شريطة ألا يعني ذلك تفريطا باللغة المستعملة داخل السياق التداولي. وفق هذا الإطار يتم حل المعادلة الصعبة بإحداث المواءمة بين الهوية والتعدد في إطار التكوين وفق مقتضيات خطاب الهوية والعولمة على حد سواء.

وسيكون الحل لهذه المسألة اللغوية توظيف للغة المستعملة في السياق التداولي في مرحلة عمرية متقدمة ثم سعيا حثيثا لتيسير التنوع اللغوي في

شكل يخدم الهوية ويحقق الانسجام بين أفراد المجتمع الأمر الذي يحقق المحلية المتفتحة على الإطار الكوني، ولن يتم ذلك بدون إبداع بمختلف المعاني وفي مختلف اللغات المستعملة...

المراجع:

أ- بالعربية :

1/ أ.روبرت.ل.كوبر، (**2006**) **التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي**، تر: خليفة أبو بكر الأسود، منشورات مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، د.ط.

2/ المناصرة عز الدين، (**2004**) **الهويات والتعددية اللغوية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، ط**1**.

3 / علي حسين، (**2002**) **نهاية التاريخ أم صدام للحضارات**، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى.

4/ خليفي بشير، **الفلسفة وقضايا اللغة**، (**2010**) الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الاختلاف، بيروت والجزائر، الطبعةالأولى.

5/ عشير عبد السلام، (**2010**) **تطور التفكير اللغوي: من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط**1**.

ب- بالإنجليزية

6 / Giglioli Paolo, (1990) **Language and Social Context**, Penguin Books, London..

7/ Compland Nikolas**, (2007) Style Language and Identity**, Cambridge University Press, UK.

ج -بالفرنسية :

8/ Kaes René**, (2005) Différence Culturelle et Souffrances de L'Identité**, Edition Dumod, Paris.